

﴿ إرشاد الأئمة الإسلامية ﴾
﴿ الى أقوال الأئمة في الفتوى الترنسفالية ﴾

لأجلة من الفضلاء * ونجبة من العلماء *
أئمة المسلمين في هذا العصر *
وأكابرمدرسي الأزهر بمصر *
حفظهم الحق القوي المتين *
وتقع بهم الإسلام
والمسلمين آمين

﴿ التزم طبعه وقام بنشره ﴾
﴿ عبد الحميد حمروش البحر اوي الأزهري ﴾

(حقوق الطبع محفوظة للملتزم)

(الطبعة الأولى بمصر)

في سنة ١٣٢٢

تنبيه كل نسخة لا يوجد عليها اسم الملتزم بخطه تعتبر مسروقة

﴿ إرشاد الأمة الإسلامية ﴾
﴿ إلى أقوال الأئمة في الفتوى الترغيبية ﴾

—————
لأجلة من الفضلاء * ونجدة من العلماء *
أئمة المسلمين في هذا العصر *
وأكابر مدرسي الأزهر بمصر *
حفظهم الحق القوي المتين *
وتقع بهم الإسلام
والمسلمين آمين

—————
﴿ التزم ضبعه وقام بنشره ﴾
﴿ عبد الحميد هروش البحراوي الأزهري ﴾

(حقوق الطبع محفوظة للماتزم)

—————
(الطبعة الأولى بمصر)

في سنة ١٣٢٢

تنبيه كل نسخة لا يوجد عليها اسم الماتزم بخطه تعتبر مسروقة ()

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من أسست دعائم الشريعة الإسلامية على غاية ما يكون من الاتقان والاحكام ، وأودعتها ماتفرق في خزائن غيرها من نقائس النصائح والأحكام ، وخصصتها بالصلاحية لسائر الورى في كل زمان ومكان ، شأن الحكيم العليم بما يكون وما كان ، سبحانه ما من حادث في الكون الا ونصبت لحكمه فيها المنصه ، وأشهدته من منحه جليل النظر وفضلك بالاعتبار خصه ، ونشهد انك أيدت الحق بالحق ، كما قلت (ويأبى الله الا أن يحق الحق) ، واصطفيت لشريعتك من يأتي من الباب ، ولم يتطلب نوالها من وراء حجاب ، نسترشدك الهداية لمحجة الصواب ، واصابة الغرض من سؤال وجواب ، ونستمع الكريم الوهاب أكل الصلاة وأتم السلام ، لمن محابور بيانه ظلام الشبه عن وجه الأحكام ، وسهل منهاجها بتمهيد الصحيح ونبد العاطل ، ليحق الحق ويبطل الباطل ، فبدت تخاطبنا بأفصح اللغات ، اليوم أحل لكم الطيبات ، بأسطة موائد أدلتهم الحاضرين ، مستقبلة

بأسلوبها العذب وفود الواردين ، فماورد وإن يرد طالب الاونال طابته ،
وتناول من ساحة فضلها بكل ارتياح حاجته ، محمد امام كل امام ،
ناصب لواء الهدى لجميع الأنام ، المؤيد بالبراهين السواطع ، والحجج
المواضى القواطع ، وآله وأصحابه والتابعين ، ومن هذا حظهم من الاعتبارين
المعتبرين ، الذين أحرزوا نصب السبق في ميادين الاستنباط ، وصانوا
حومة وغاه عن شبه الاختلاط ، جازم عنا أحسن الجزاء ، واحشرنا في
زمرتهم يوم الجزاء آمين

وبعد فقد كثرت الكلام في هذه الايام في حل طعام أهل الكتاب
وشروطه بسبب فتوى صدرت من مقام افتاء الديار المصرية في ذلك لرجل من
الترنسفال وقد زعم بعض المنتسبين الى العلم أن الشرع الاسلامي ينبوع عن
هذه الفتوى وتبعه على ذلك جهلة المسلمين وعامتهم وقام فريق آخر ينكر
هذا الزعم ويرده ودار على السنة الناس لوم علماء الازهر على سكوتهم مع
سماعهم لهذه المشاغبة والجدال في أمر ديني وأنكروا ذلك عليهم في مثل هذا
المقام غاية الانكار وللمنكر المذرا فلم يدر ان سكوت العلماء زمنا ما لم يكن الا
لعلمهم بأن الفتوى في ذاتها صحيحة وانها صادرة عن عالم فاضل من أجلهم قدرا
وأطولهم في العلوم باعا وأوسعهم اطلاعا الا وهو ذلك الاستاذ العلامة . ولانا
الشيخ (محمد عبده) مفتي الديار المصرية وانه لم يقم بتخطئة فتواه فاضل من العلماء
الذين هم في طبقة أودونها في الفقه وعلم الشرع ممن يوثق بفقهه وعلمه فيقال
انه لا بد من تصدي العلماء لتبيين حقيقة الحق في ذلك ليتضح الحق من
الباطل أو يترجح أحد القولين المتعارضين فيزول الاشكال من بين ثم شاع
بعد ذلك انه يوجد في علماء الازهر من ينكر صحة الفتوى السالف ذكرها

ويقول انها غير موافقة لنصوص مذهب الحنفية بل ولا المالكية الذي جاء ذكر امام من أئمتهم فيها وهو القاضي أبو بكر بن عربي بل سمع من بعضهم القول بمخالفتها للمذاهب الاربعة ولا تصح الاعلى قول بعض علماء الصحابة والتابعين وقد اجاز العلماء المتأخرون العمل بقول هؤلاء الا ما جددون الفتوى كما قيل

وجائز تقليد غير الاربعة في غير افتاء وفي هذا سمة

عند هذا نهض جماعة من أفاضل الازهر الاعلام أئمة المذاهب الاربعة الذين يعول عليهم ويوثق بعلمهم في العلوم الشرعية وراجموا المذاهب الاربعة واستخرجوا منها النصوص التي تلائم موضوع المسئلة وعرضوا عليها فتوى فضيلة الاستاذ الموما اليه فوجدوا لها من كل مذهب نصيرا ومن فقه كل امام ظهرا ثم أيّدوا قول القاضي ابن عربي بالدليل واثبتوا انه مذهب المالكية قاطبة وردوا قول الرهوني الذي زعم خطأ ابن عربي في فتواه ردا يشفي الغليل كما استراه ان شاء الله تعالى وقد جمعوا هذه النصوص القاطعة ، والدلائل الساطعة ، فجاءت كتابا مستطابا لم ينسج على منواله ، ولا سمحت القرائح بمثاله اليه تشد الرجال ، وتمنوا افكار الابطال وحسبك به من كتاب قام بجمعه أجلة العلماء ونخبة الفضلاء ولم يكتفوا فيه بجمع الاقوال ، وموافقة الحكم لما يقول الرجال ، بل نصروا الحكم بالدليل ومهدوا له السبيل فهناك ترى صبح الحق وقد بدت حججه الساطعة وأنواره المتألقة اللامعة ، فرأيت ان أخدم الاسلام بطبعه ونشره لعدة فوائد (منها) ان يكون موعظة للذين تشككهم في احكام دينهم المنقولة عن عن اشهر علمائهم كفضيلة الاستاذ مفتي الديار المصرية اقول الناس الذين

لا يمتد بعلمهم ولا ينقلهم فان هذه المصيبة قد فشت في الناس حتى صاروا في أمر العلم والدين فوضى كأنهم لاعلماء لهم ولا سراة يرجع اليهم واي فوضى أشد واقبح من فوضى قوم ينقل لهم القول عن أكبر علمائهم وأشهرهم نبلا وفضلا وأتوام حجة وبرهاناً فيشكون فيه لانبعض الناس قال عن اعتقاد منه أو عن هوى في نفسه (لا أدري) ان هذا القول غير صحيح نعم ان لكل مسلم اذا اشتبه في قول عالم ان يسأله عن دليله ان كان أهلاً للسؤال ليتبين له الحق والعجب من الذين يتركون أقوال العلماء الى أقوال الجهلاء أو المجبولين من غير ان يسألوا العالم عن دليله اذا اشتبهوا في صحة قوله

(ومنها) بيان حقيقة مسألة طهام أهل الكتاب التي تعددت الواقعات في الخلاف فيها واشتبه أمرها على أكثر الناس فان هذا الكتاب الجليل القدر يبين الحق فيها من المذاهب الاربعة المتبعة عند جميع المسلمين فلا تختلف عليهم بعده الاقوال ولا يتسرب اليهم معه الاضلال

(ومنها) تبرئة الافاضل علماء الازهر من وصية السكوت ومما عزي اليهم من القول بخلاف ما أفتى به عالم الدنيا وابن بجدة الفتيا صاحب الفضيلة مولانا الاستاذ مفتي الديار المصرية وان الذين يشيعون مخالفة علماء الازهر الكرام لاستاذنا أرادوا ان يذموا واحدا فذموا الكل فوجب تبرئة الجميع ثم انني أخذت ما جمعه اولئك الاعلام من نصوص المذاهب الاربعة المسمى ﴿ ارشاد الامة الاسلامية ﴾ الى اقوال الائمة في الفتوى الترنسفالية ﴿ والتزمت طبعه ونشره مستمدا المعونة فيما قصدت من فضلك يارباه، ان اريد الاصلاح ما استطعت، وما توفيقي الا بالله،

واني لسائلك ياذا الحول والقوة والانعام أن تهب المسلمين روحامن
لدنك حتى تسري فيهم حياة طيبة فيتفقوا على امرهم ويرجعوا الى آداب
دينهم الكريم ويسيروا على الصراط المستقيم ويعتصموا بحبل الله المتين كما
امرهم بذلك القرآن المبين ويوقر صغيرهم كبيرهم ويرحم قويهم ضعيفهم
ويكونوا اخوانا كما طالبهم بذلك خاتم رسلك وصفوة خلقك محمد سيد
الكل جاززه عنا ما هو امله فإن ذلك لا يعز عليك انت حسبي وليس اعتمادي
الاعليك
كتبه

(عبد الحميد حمروش البجراوي)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه، وبعد فلما كثرا لالفاظ والنقاط والقبيل والقال بديارنا المصرية في نيتنا فضيلة مفتيها على سؤال رفعه اليه واحد من أهالي الترنسفال أحيينا ان نبحت لنقف على ما تقتضيه أحكام الشريعة الاسلامية في الفتوى المذكورة وربنا البحت في ذلك على مقدمة واحد عشر فصلا وخاتمة وهالك مضمون السؤال (انه يوجد بعض أفراد في بلاد الترنسفال تلبس البرانيط لقضاء مصالحهم وعودا لفوائد عليهم هل يجوز ذلك وان ذبحهم مخالف لانهم يضربون البقر بالبلط وبعد ذلك يذبحون بغير تسمية ويذبحون النعم من غير تسمية هل يجوز ذلك وان الشافعية يصلون خلف الحنفية بدون تسمية ويصلون خلفهم العيدين وهناك خلاف بين الشافعية والحنفية في فرضية التسمية وفي تكبيرات العيدين هل تجوز صلاة كل خلف الاخر اه) ويظهر من نص السؤال ان ايس البرانيط لقضاء المصالح وعودا لفوائد فالداعي للبسها المسؤول عنه هو ذلك وليس في السؤال ما ينبئ عن شيء وراء ذلك كقصد التشبه والاستحسان ويتبين منه أيضا انهم يذبحون والذبح معروف وهو الفعل المخصوص في رقبة الحيوان بين لبته ولحيه حال حياته ولم يتعين ان يجل الضرب بالبلط ان كان في الرأس أو في غيرها ولا ان كان الضرب منفذا لمقتل أولا مبقيا لحياة مستقرة ظاهرة أو خفية أولا مميتا أولا كما لم يتعين ان

كان ترك التسمية عند الذبح عن عمد أولا وان كان عن عمد فهل مع
الجهل باشتراط التسمية أولا ويظهر ان السائل توهم ترك الحنفي التسمية
في الصلاة من الخلاف في فرضيتها مع عدم سماعها منه فيها فسأل عنها
ويرشدك لذلك ذكره الخلاف بعد وهو غير صحيح اذ التسمية مندهم من
السنن المطلوب الاتيان بها سرا ولو في الجهرية وهاك نص الجواب (ان لبس
البرنيطة اذا لم يقصد فاعله الخروج من الاسلام والدخول في دين غيره فلا يعد
مكفرا وان كان اللبس لحاجة من حجب شمس أو دفع مكروه أو تيسير
مصلحة لم يكره كذلك لزوال معني التشبه بالمرءة واما الذبائح فالذي أراه ان
يأخذ المسلمون في تلك الاطراف بنص كتاب الله تعالى في قوله وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم وان يقولوا على ما قاله الامام الجليل أبو بكر بن العربي
المالكي من ان المدار على ان يكون ما يذبح مأكول أهل الكتاب قسيسهم
وعامتهم وبعد طعاما لهم كافة فتى كانت العادة عندهم ازهاق روح الحيوان
بأي طريقة كانت وكان يأكل منه بعد الذبح رؤساء دينهم ساغ للمسلم أكله
لانه يقال له طعام أهل الكتاب ولقد كان النصارى في زمن النبي صلى الله عليه
وسلم على مثل حالهم اليوم خصوصا و نصارى الترنسفال من أشد النصارى تمصبا
في دينهم وتمسكهم بكتبهم الدينية فكل ما يكون من الذبيحة بعد طعام أهل
الكتاب متى كان الذبح جاريا على عادتهم المسامة عند رؤساء دينهم ومجي الآية
الكريمة (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
الآية) بعد تحريم الميتة وما أهل لغير الله به بمنزلة دفع ما يتوهم من تحريم طعام
أهل الكتاب لانهم يعتقدون بالوهية عيسى وكانوا كذلك كافة في عصره
عليه الصلاة والسلام الا من أسلم منهم ولفظ أهل الكتاب مطلق لا يصح

ان يحمل على هذا القليل النادر فاذن تكون الآية كالصريحة في حل
طعامهم مطبقا حتى كانوا يمتقدونه حلالا في دينهم دنعا للخرج في معاشرتهم
ومعاملتهم واما صلاة الشافعي خلف الحنفي فلا ريب عندي في صحتها ما دامت
صلاة الحنفي صحيحة على مذهبه فان دين الاسلام واحد وعلى الشافعي ان
يعرف ان امامه مسلم صحيح الصلاة بدون تمصب منه لامامه ومن طلب
غير ذلك فقد عد الاسلام اديانا لا ديننا واحدا وهو مما لا يسوغ لعاقل ان يرمى
اليه بين مسلمين قليلي العدد في ارض كل أهلها من غير المسلمين الأولئك
المساكين اه



المقدمة

الذكاة لغة التتيم يقال ذكيت الذبيحة أتممت ذبحها والذائر أتممت
ايقادها وانسان ذكى تام الفهم وفي اصطلاح الشرعيين هي السبب لباحة
كل لحم حيوان غير محرم واقسامها عند المالكية أربعة ذبح وهو قطع
جميع الحلقوم والودجين من المقدم بمحدد بلا رفع قبل التمام بنية ولا يضر
يسير فصل ولو رفعها اختيارا ونحر وهو طعن بلبه وعقر وهو جرح وحشي
غير مقدور عليه الابعسر وما يموت به نحو الجراد ولولم يجعل كقطع جناح
أو القاء بماء كحلزوم ويزاد في أنواعها ما يأتي في صيد الجوارح من عض
وصدم وخنق مع جرح ولو في اذن أو بدونه على الخلاف فيه والميتة هي
التي لم تذك في القاموس الميتة ما لم تلحقه الذكاة وفي تفسير القرطبي الميتة ما فارقت
الروح من غير ذكاة وفي الألوسي قال السدي المنخنة هي ما يدخل رأسها بين
شعبتين من شجرة فتختنق وتموت وقال الضحاك هي التي تختنق بحبل

الصائد فتموت وفي تاج العروس مانصه: عن ابن السكيت وقذه بالضرب
والموقوذة والوقيد الشاة تضرب حتى تموت ثم تؤكل قال القراء في قوله تعالى
(والمنخقة والموقوذة) الموقوذة المضروبة حتى تموت ولم تذكر وفي البصائر
للمصنف الموقوذة هي التي تقتل بعصي أو بحجارة لاحتلها فتموت بلا ذكاة
وفي القاموس الوقيدة الضرب وشاة موقوذة قتلت بالخشب وقذه صرعه
وسكنه وغلبه وتركه عليلاً كأوقذه وفي المصباح وقذه وقذا من باب وعد ضربه
حتى استرخى وأشرف على الموت فهو وقيد وموقوذ وشاة موقوذة قتلت
بالخشب أو غيره فماتت من غير ذكاة وفي الألوسي قال ابن عباس وقتادة
والسدي هي التي تضرب حتى تموت وهو من وقذته بمعنى ضربته وأصله أن
تضربه حتى يسترخى ومنه وقذه النعاس أي غلبه وفي القرطبي المتردية هي
التي تتردى من العلو إلى السفلى فتموت كان ذلك من جبل أو في بئر ونحوه
والنطيحة فعيلة بمعنى مفعولة وهي الشاة تنطحها أخرى أو غير ذلك فتموت
قبل أن تذكى وما أكل السبع ما افترسه ذوناب وأظفار من الحيوان كالأسد
والنمر والمراد ما أكل منه لأن ما أكله قد فني

﴿ الفصل الأول في مذهب الحنابلة في الذبيحة المسئول عنها ﴾

ذهب الحنابلة إلى أن المعتبر في حل المنخقة والموقوذة والمتردية
والنطيحة وما أكل السبع أن تذكى وفيها حياة وإن قلت كالربضة وهو
قول علي وابن عباس والحسن وقتادة والسيد بن الباقر والصادق وأبراهيم
وطاوس والضحاك وابن زيد والتسمية عندهم ليست بشرط فيحل متروك
التسمية عمداً أو سهواً من مسلم أو كتابي على رواية وفي رواية عن الإمام

أحمد تشرط من مسلم لا من كتابي وعنه عكسها فقد قال في دقائق أولي
النهي على متن المنتهى ما ملخصه وما أصابه سبب الموت من حيوان ما كول
كمخنة أي تخنق في حلقها وموقوفة أي مضروبة حتى تشرف على الموت
ومتردية أي واقعة من علو كجبل وحائط وساقطة في نحو بئر ونطيحة بان
نطحها نحو بكرة واكلة سبع أي حيوان مفترس بأن أكل بعضها نحو
نمر أو ذئب ومريضة وما صيد بشبكة أو شرك أو أحولة أو فخ فاصابه
شيء من ذلك فذكاه حل أكله ولو انتهى قبل الذبح الى حال يعلم انه
لا يعيش معه ولو مع عدم تحركه والاحتياط ان لا يؤكل ما ذبح من ذلك الا
مع تحركه ولو بيد أو رجل أو طرف عين أو مصع ذنب أي تحريكه وضرب
الارض به ونحوه كتحرريكه اذنه وفي رواية عن الامام أحمد انه يكتفى انزال
الدم ولو لم يتحرك وفيه أيضا ان بعضهم فسر الحياة بان يوجد منه ما يقارب
الحركة المعهودة في الذبح المعتاد بمد ذبحه وبعضهم فسرهما بما يظن بقاؤها
زيادة على أمد حركة المذبوح وكل هذا للاحتياط واصل المذهب الاطلاق
كما علمت ولذلك قال في الدقائق ولو أبان رأس الحيوان الذي يريد ذبحه
حل مطلقا أي سواء أنت الآلة على محل الذبح وفيه حياة مستقرة أولا
على الاصح وقال في المنح الشافيات روي عن الامام رضي الله عنه يباح
متروك التسمية عمدا أو سهوا لان البراء روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي أو لم يسم وعن أبي هريرة ان النبي
صلى الله عليه وسلم سئل أرأيت الرجل منا يذبح وينسى أن يسمي الله تعالى
فقال اسم الله في قلب كل مسلم اه قال ابن مفلح الرابع من شروط الذبح
قول بسم الله عند الذبح أو إرسال الآلة أو قبله قريبا فصل بكلام أولا

وعن الامام أحمد من مسلم ونقل حنبلي عكسها لان المسلم فيه اسم الله
وعنه هي سنة ونقل الميموني الآية في الميتة وقد رخص أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم في أكل ما لم يسم عليه وعنه تسقط لسهو وذكره ابن
جرير اجماعا وعنه في الذبح وعنه شرط للصيد سنة في الذبيحة اه ومنه تعلم
ان الذبيحة المسؤول عنها حلال عند الحنابلة بالنسبة للحياة مطلقا وبالنسبة
للتسمية على روايتين



﴿ الفصل الثاني في مذهب الحنفية فيها ﴾

ذهب الحنفية الى ان المعتبر في حل المنخقة واخواتها بالنسبة للحياة
ان تدرك ذكاتها وفيها حياة وان قلت كالمریضة وهو موافق لمذهب الحنابلة
والتسمية عندهم شرط عند الذكر والعلم باشتراطها فلا يحل متروك
التسمية عمدا ان كان عالما باشتراطها ويحل نسبانا اوجها باشتراطها سواء
كان الذابح مسلما او كتابيا ولو كان يمتنع ان الله ثالث ثلاثة فقد قال
في تنوير الابصار وشرحه في باب الذبائح ذبح شاة مريضة فتجرت أو
خرج الدم حات والا لان لم تدرك حياتها عند الذبح واز علمت حياتها حلت
مطلقا وان لم تتحرك ولم يخرج الدم وهذا يأتى في تردية ومنخقة ونطيحة
والتي فقر الذئب بطنها فذكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حياتها خفية
وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتم من غير فصل اه وفي حاشيته في
البرازبة لو انتزع الذئب رأس شاة وهي حية تحل بالذبح بين اللبنة واللحين
وفي كتاب الصيد من المتن والشرح المذكورين والمعتبر في المتردية واخواتها
كنطيحة وموقوذة وما أكل السبع والمریضة مطلق الحياة وان قلت وعنه

الفتوى وتقدم في الذبائح وفي الذبائح ويشترط كون الذابح مسلماً حلالاً خارج الحرم إن كان صيداً أو كئيباً ذمياً أو حربياً ولو الذابح مجنوناً أو امرأة أو صبياً يعقل التسمية والذبح ويقدر لاذبيحة وثني أو مجوسي ومرتد وتارك التسمية عمداً فإن تركها ناسياً تحل وفي محشيه هنا عامة الروايات أنه تحل ذبيحة النصراني ولو اعتقد أن الله ثالث ثلاثة وكتب على قوله يعقل التسمية الضمير فيه للذابح في قوله وشترط كون الذابح في الغاية قيل يعني يعقل معنى التسمية وقيل يعقل أن حل الذبيحة بالتسمية ونقل أبو السعود في مناهي الشرع لابن أبيه أن الأول هو الذي ينبغي العمل به لأن التسمية شرط في شترط حصوله لا تحصيله فلا يتوقف الحل على تحصيل علم الصبي أن الذبيحة إنما تحل بالتسمية قال وهكذا ظهر لي قبل أن أراه ويؤيده ما في الحقائق والبرازية وفي حكم الناسي من ترك التسمية جاهلاً باشتراطها أو في التقرير والتحجير شرح التحرير وصوره متروك التسمية عمداً إن يعلم أن التسمية شرط وتركها مع ذكرها أماً لو تركها من لا يعلم اشتراطها فهو في حكم الناسي ويتضح من هذا أن مذهب الحنفية في الذبيحة المسؤول عنها الحل مهما قلت حياتها عند الذبح ومتى كان ترك التسمية سهواً أو جهلاً باشتراطها وهو الظاهر من حال الترسفاين

❦ الفصل الثالث في مذهب الشافعية فيها ❧

اختلف الشافعية في الحياة المعتبرة في حل المنخقة وما معها قليل لا بد أن يكون في الحيوان حين الذبح حياة مستقرة وقيل تكنى الحياة وإن نلت وقيل لا تحل سواء كانت الحياة مستقرة أو غير مستقرة بخلاف المريضة

فانه يكفي في حايها الحياة وان قلت والتسمية عندهم ليست بشرط لامن المسلم ولا من الكتابي قال في الروضة واما كون الحيوان عند القطع أي الذبح فيه حياة مستقرة ففيه مسائل احداها لو جرح السبع صيدا أو شاة أو انهدم سقف على بهيمة أو جرحت هرة حمامة ثم أدركت حية فذبحت فان كان فيها حياة مستقرة حلت وان تيقن هلاكها بعد وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل وقيل انها تحل في الحالين وقيل لا تحل فيهما بخلاف الشاة اذا مرضت فصارت الى أدنى رمق فذبحها فانها تحل قطعا ثم قال في الحياة المستقرة اختار المزني وطوائف من الاصحاب الاكتفاء بالحركة الشديدة وهو الاصح وقال في الانوار للامام الأردبيلي من أركان الذبح ان يكون الذابح مسلما أو كتابيا تحل لنا ما كعبته وان يكون الذابح مأكولا فيه حياة مستقرة غير مريض فن كان مريضا فلا تشترط الحياة للمستقرة والحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن أو امارات تناب على الظن بقاء الحياة ويدرك ذلك بالمشاهدة ومن اماراتها انفجار الدم بعد قطع الحلقة والمريء والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة واما حركة المذبوح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا ابصار ولا حركة اختيار ولا ادراك وهي غير مستقرة لاخذ الروح في الخروج وشرط الحياة المستقرة هو المشهور عند الشافعية الآن وذكر القرطبي ان الاشهر من مذهب الشافعي ان المعتبر في الحياة عنده ان ينظر الى الذبيحة عند الذبح أحيية هي أم ميتة ولا ينظر الى هل يعيش مثلها كالمريضة ونقل عن المزني انه يحفظ للشافعي قول آخر هو انها لا توكل اذا بلغ منها السبع أو التردية الى مالا حياة معه وسيأتي نقله عنه واما الحياة المستمرة فهي الباقية الى خروجها بذبح أو نحوه

ولا تجب التسمية في الذبيح لأن الله أباح ذبائح أهل الكتاب وهم لا يسون
غالباً فدل على أنها غير واجبة وفي المنهاج وشرحه ويسن أن يقول عند
ذبحها بسم الله لقوله تعالى (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) ولا تجب فلو تركها
عمداً أو سهواً حلت واستدل على ذلك بقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة)
الآية فأباح المذكي ولم يذكر التسمية وبأن الله أباح طعام أهل الكتاب
بقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وهم لا يسون غالباً
فدل على أنها غير واجبة ويقول عائشة أن قوماً قالوا يا رسول الله إن قومنا
حديثوا عهد بالجاهلية يأتونا بلحام لا ندرى أذكروا اسم الله عليها أم لم
يذكروا أنا كل منها فقال أذكروا اسم الله وكلوا رواه البخاري ولو كان
واجباً لما أجاز الأكل وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال المسلم بذبيح على
اسم الله سعى أو لم يسم وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله أرأيت الرجل منا يذبح وينسى أن يسمي الله تعالى فقال اسم
الله في قلب كل مسلم وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه وأنه لفسق فإن قوله وأنه لفسق جملة حالية فيكون النهي عن متروكه
التسمية مقيداً بكونه فسقاً والفسق في الذبيحة في كتاب الله تعالى ما أهل
لغير الله به وعن ابن عباس وابن مسعود وغيرهما أن المراد مما لم يذكر اسم
الله عليه الميتة وذلك أن مجوس الفرس قالوا القريش تأكلون مما قاتم ولا
تأكلون مما قتل الله فأنزل الله الآية وحملوا الأمر بالتسمية على الندب اه
ويتضح من ذلك أن مذهب الشافعية أن الذبيحة المسؤل عنها حلال في
مذهبهم مطلقاً بالنسبة للتسمية قولاً واحداً وبالنسبة للحياة مطلقاً على أحد
القولين أو أن كانت الحياة مشتقة على قول

✽ الفصل الرابع في مذهب المالكية فيها ✽

اختلف للمالكية في الحياة المعبرة في حل المنهضة وما معها قيل يكفي في حلها الحياة وان قلت وقيل ما لم ينفذ مقتل من مقاتلها بقطع نخاع أو وودج أو ثردماغ أو حشوة أو ثقب مصران كما اختلف في المريضة وان كان المشهور فيها أنها تؤكل وان أيس من حياتها والنية بمعنى القصد الى الذكاة شرط مطلقا من مسلم وكتابي والسمية من الكتابي ليست بشرط عندهم قول واحد وفي المسلم عند الذكر والقدرة قولان فيمن تركها غير متهاون قال في أقرب المسالك بعد بيانه أنواع الذكاة المتقدمة في المقدمة وأكل المذكي وان أيس من حياته باضناء مرض وإنتفاخ بعشب أو دق عنق بقوة حركة ان لم ينفذ مقتلها والالم تعمل فيها ذكاة وفي البرزلي قال ابن رشد في المقدمات المنفوعة المقاتل على خمسة أوجه الاول ان يصيبها ما أصابها ويحدها صاحبها قدمانت قبل ان يذكيها فهذه ميتة لا تؤكل باجماع الأئمة. الثاني ان يحدها قد انفذت مقاتلها فلا تؤكل على المشهور وقال الشافعي وأبو حنيفة تؤكل بالذكاة وهي رواية ابن القاسم فيمن ضرب رجلا وانفذ مقتله ثم أتى رجل آخر فأنم عليه أن الثاني يقتل ويماعب الاول وقال مالك يقتل الاول ويماعب الثاني فلي ما قال ابن القاسم المنفوعة المقاتل تذكي وتؤكل بعلامة الحياة الثالث اذا أصابها ما أصابها وغلب على ظنه أنها تعيش فهذه تؤكل اذا ذكيت باتفاق الرابع والخامس اذا أيس من حياتها أو شك فيها فقبل لا تؤكل وقيل تؤكل وهو مذهب بن القاسم في المدونة والعتبية وقيل تؤكل المشكوك فيها دون المأبوس من حياتها وعلى أكلها نعم تؤكل اذا ذكيت وهي مجموعة الحياة وعلامتها سيلان الدم المعتاد الخارج بالقوة

والحركة الممتدة وهي تحريك الذنب وركض الرجل وتحريك الاذن
وطرف العين وهل لابد من جميع الحركات أم لا قيل لابد منها وقيل
ان كانت واحدة مع سيلان الدم تجزي وهو المشهور واستحسن بعض
الشيوخ حركة الرجل والذنب لانها أقوى من غيرها وان وجدت الحركة
دون السيلان فقولان بالاكل وعدمه وهذا كله في المنخقة واخواتها وأما
المريضة بغير ما ذكر فان وجد فيها سيلان الدم والحركة فانها تؤكل وان عدما
فلا تؤكل وان وجدت الحركة دون السيلان فانها تؤكل نص على ذلك ابن
القاسم وابن أبي زيد وابن كنانة وان وجد سيلان الدم فقط بدون حركة فانها
لا تؤكل واختلف هل تعمل الذكاة في المأيوس منها قولان مبنيان على الخلاف
في اتصال الاستثناء وانقطاعه في قوله تعالى (الا ما ذكيتم) فن قال بالاتصال
أجاز ذكاة المنخقة واخواتها ومن قال بالاتصال يقول الا ما ذكيتم من
غير هذه الاصناف هذا سبب الخلاف بين العلماء فذهب ابن القاسم
وروايته عن مالك في المدونة والعنينة ورواية أشهب عن مالك في العنينة
ان الذكاة تعمل في المأيوس منها لان الاستثناء على قولهم متصل أي الا
ما ذكيتم من هذه المنخقة واخواتها أي أدركتم ذكاتها قبل ان ترهق نفسها
ومن قال ان الاستثناء منقطع قال لا تعمل الذكاة فيها اذا صارت الى حال
الاياس مما أصابها وان لم ينذ مقتلها وقال معنى الآية الا ما ذكيتم من غير
هذه الاصناف التي تقدم ذكرها وهو قول مالك من رواية أشهب وقال
به ابن الماجشون وابن عبد الحكم في رواية عن مالك اه وفي بهرام على
خليل نقلا عن ابن رشد في البيان ما يوافقه في منقوضة المقاتل والاستثناء
وقال القرطبي اختلف العلماء قديما وحديثا في الصيد بالبندق والحجر والمراض

فن ذهب الى انه وفيذ لم يحزه الا ما أدرك ذكاته على ماروى عن ابن عباس وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه والثورى والشافعى وخالفهم الشاميون في ذلك قال الاوزاعي في المعراض كله خرق أولم يخرق فقد كان أبو الدرداء وفضالة وعبد الله بن عمرو مكحول لا يرون به بأساً ثم قال قوله تعالى (الا ما ذكيتم) نصب على الاستثناء عند الجمهور من العلماء والفقهاء وهو راجع الى كل ما أدرك ذكاته من المذكورات وفيه حياة فان الذكاة حاملة فيه لان حق الاستثناء ان يكون مصروفا الى ما تقدمه من الكلام ولا يجعل منقطعاً الا بدليل يجب التسليم له روى بن عينة وشريك وجبر عن الركني بن الربيع عن أبي طلحة الاسدي قال سألت ابن عباس عن ذئب عدى على شاة فشق بطنها حتى انتثر قصبها فادركت ذكاتها فذكيتها فقال كل وما انتثر من قصبها فلا تأكل قال اسحاق بن راهويه السنة في الشاة على ما وصف ابن عباس لانه وان خرجت مصارينها فانها حية بعد وموضع الذكاة منها سالم وانما ينظر عند الذبح أحية هي ام ميتة ولا ينظر الى هل يعيش مثلها وكذلك المريضة قال اسحاق ومن خالف هذا فقد خالف السنة عند جمهور الصحابة وعامة العلماء قلت واليه ذهب ابن حبيب وذكره عن أصحاب مالك وهو قول ابن وهب والأشهر من مذهب الشافعية قال المزني وأحنظ للشافعي قولاً آخر انها لا تؤكل اذا بلغ منها السبع أو التردى الى ما لا حياة معه وهو قول المدنيين والمشهور من قول مالك وهذا الذي ذكره عبد الوهاب وروى عن زبد بن ثابت ذكره مالك في موطنه واليه ذهب اسماعيل القاضي وجماعة المالكية البغداديين والاستثناء على هذا القول منقطع أي حرمت عليكم هذه الاشياء فروى عنه انه لا يؤكل الا ما ذكى بذكاة صحيحة والذي في الموطأ انه ان كان

ذبحها ونفسه تجري وهي تضرب قليلاً كل وهو الصحيح من قوله الذي كتبه
 بيده وقرأه على الناس من كل بلد طول عمره فهو أولى من الروايات النادرة
 وقد أطبق علماؤنا في المريضة ان المذهب جواز تذكيته ولو أشرفت على
 الموت اذا كانت فيها بقية حياة وليت شعري أي فرق بين بقية حياة
 مرض أو بقية حياة من سبع لو اتسق النظر وسلمت عن الشبه الفكرة وقال
 أبو عمرو قد أجمعوا في المريضة التي لا ترجى حياتها ان ذبحها ذكاة لها اذا
 كانت فيها الحياة في حين ذبحها أو علم ذلك منها بما ذكر أو من حركة يدها
 أو رجلها أو ذنبها أو نحو ذلك وأجمعوا أنها اذا صارت في حال النزاع ولم
 تحرك يدا ولا رجلا انه لا ذكاة فيها وكذلك ينبغي في القياس ان يكون
 حكم المتردية وما ذكر معها في الآية هو المراد منه وفي منح الجليل ومنه ودة
 المقاتل ان كانت المتردية واخواتها فان كان ذلك في أوداجها فهي كالهيئة
 لقوات محل الذكاة والافروايتان عن مالك حكاهما اللخمي وأظن انه أخذها
 من المدونة وجعل سبب الخلاف قوله تعالى الا ما ذكيتم هل الاستثناء
 متصل فتعمل الذكاة في ذلك او منفصل فلا تعمل الذكاة فيها ويكون معناها
 الا ما ذكيتم من غيرها وأشار التونسي الى الخلاف فيها من مسألة من
 أنقذ من رجل مقاتله وأجهز عليه الثاني انه يقتل الثاني على رواية ابن أبي
 زيد وصرح به ابن راشد اه وفي التلقين فاما صفة الذابح فان يكون مسلماً
 أو كتابياً عاقلاً عارفاً بالذبح قاصداً به التذكية فان قصد به اللعب أو التلاف
 البهية او دفعها عن نفسه أو تجريب السيف ولم يقصد التذكية لم يكن ذلك
 ذكاة وان أصاب صورتها اه وفي عبد الباقي النية على قسمين نية تقرب ونية
 تمييز والذي يشترط فيه الاسلام الاولى لا الثانية وممنها ان ينوي بهذا

الفعل تذكيتها لاقتلها وهذا متأ من الكتابي فقله أي خليل ووجب
 نيتها أي من مسلم وكتابي وأمانية القربة فلا تكون من كتابي ووجوبها
 مطلق لا يقيد بذكر ولا قدرة بخلاف التسمية فان وجوبها في حق المسلم
 بشرط الذكر والقدرة فلا تجب على ناس ولا مكره ولا أخرس وفي الخطاب
 لا تشترط تسمية الكتابي بإجماع وذكر القرطبي في تفسيره خلافا في المسلم
 فقال التسمية ليست بشرط في صحة الذكاة لان معنى قوله تعالى ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه أي لا تأكلوا الميتة التي لم يقصد إلى ذكاتها فكفى
 عن التذكية بذكر اسمه كما كفى عن رمي الجمار بذكره وذكر في منح
 الجليل انها واجبة عند الذكر عند مالك وقال ابن عطية في تفسير الآية
 ذبح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث
 ان لهم ديناً وشرعاً وقد حكى ابن بشر الاتفاق في المذهب على ان من تركها
 عمداً متهاوناً لم تؤكل ذبيحته وان تركها عمداً غير متهاون فالمشهور انها
 لا تؤكل خلافاً لأشهب ثم قال والمتهاون هو الذي يتكرر منه فعل ذلك
 كثيراً ومن هذا تعلم أن الذبيحة المسؤول عنها حلال في مذهب المالكية
 بالنسبة للتسمية مطلقاً ان كان الذابح كتابياً وبالنسبة للحياة مطلقاً على
 قول اوان لم ينفذ مقتلها على قول



الفصل الخامس في فتوى ابن العربي في ذكاة الكتابي للحيوان —
 قال الشيخ عبيد العزيز الزياتي في شرح قصيدة أبي عبد الله محمد بن
 العربي عند الكلام على أكل ذبيحة من يستحل أكل الميتة عند عدم غيبته
 بهرام وعن ابن العربي اباحة ما قتلوه وان رأيت ذلك لانه من طعامهم قلت

أشار بهذا الى قول ابن العربي في أحكام القرآن وقد ثبت عن النصرائي
يقتل عنق الدجاجة ثم يطبخها هل تأكل معه وتأخذ منه طعاما قلت
تؤكل لانها طعامه وطعام أحباره ورهبانه وان لم تكن هذه ذكاة عندنا
ولكن الله أباح طعامهم مطلقا وكل ما يرونه حلالا في دينهم حلال لنا في
ديننا الا ما كذبهم الله فيه ولقد قال عطاءنا انهم يعطوننا أولادهم ونساءهم
ملكنا لنا في الصلح فيحل لنا وطؤون فكيف لنا أن نأكل ذبائحهم والا يكون
دونه الوطء في الحل والحرمه قال في التوضيح واستبعد يعني قول ابن العربي
هذا لان معنى طعامهم الحلال وأهل شريعتهم مطبقون على منع ذلك
وتحريمه اه ولا وجه له لان كلام ابن العربي فيما اذا كان حلالا في دينهم
وكان طعام أحبارهم ورهبانهم فلا معنى للاستبعاد واطباقهم على المنع ممنوع
فيما وضع فيه ابن العربي فتواه وعلى كل فليس استبعاد الحكم الحل وانما
هو نزاع فيما هو عندهم وفي الميعار سئل أبو عبد الله الحفار عن ما ذكره
ابن العربي وهو ما تقدم وقيل له يذوا لنا ذلك وهل ذلك قول في المذهب
يجوز القتيا به أولا وهل يجوز للانسان في خاصة نفسه ان يقتله ويعمل به
أم لا وما الذي كذبهم الله فيه فاجاب افتي القاضي ابن العربي بجوز ذلك فلم
تزل الطلبة والشيوخ يستشكونه ولا اشكال فيه عند التأمل لان الله تعالى
أباح لنا أن نأكل طعامهم الذي يستحلونه في دينهم على الوجه الذي أبيع
لهم من ذكاة فيما شرع لهم من الذكاة على الوجه الذي شرع ولا يشترط
ان تكون ذكائهم موافقة لذكائنا في ذلك الحيوان المذكى ولا يمتنى من
ذلك الا ما حرم الله سبحانه علينا بالخصوص كالخنزير وان كان من طعامهم
ويستحلونه بالذكاة التي يستحلون بها بهيمة الانعام وكالميتة وامامالم يحرم

علينا بالخصوص فهو مباح لنا كسائر أطعمتهم وكل ما يفتقر الى الذكاة من الحيوانات فاذا كان على مقتضى دينهم حمل لنا أكله ولا يشترط في ذلك موافقة ذكائهم لذكائنا وذلك رخصة من الله وتيسير علينا واذا كانت الذكاة تختلف في شريعتنا فتكون ذبحاً في بعض الحيوانات ونحرًا في بعض وعقرًا في بعض وقطع عضو كـرأس وشبهه كما هو ذكاة الجراد ووضعها في ماء حار كالخزوم فاذا كان هذا الخلاف موجودا بالنسبة الى الحيوانات فكذلك قد يكون شرع في غير ملتنا سل عنق الحيوان على وجه الذكاة فاذا أجاز الكتابي ذلك أكلنا طعامهم كما أذن لنا ربنا سبحانه ولا يلزمنا ان نبحث على شريعتهم في ذلك بل اذا رأينا أهل دينهم يستحلون ذلك أكلنا كما قال القاضي لانه طعام أحبارهم ورهبانهم فلما كان سل عنق الحيوان عندنا لا يستباح به أكل الحيوان صارت الطباع نافرة من الحيوان المفعول به ذلك فحين أباح القاضي ذلك من طعام أهل الكتاب وقع استشكل فيه وعلى الحمل الذي ذكرته حمله بعض ائمتنا المتأخرين واما الذي كذبهم الله فيه من أمثلة الربا فان اليهودي يعمل بالربا ويستحله فيأكله وهو من طعامهم فلا نستحله ولا نأكله لان الله كذبهم في ادعائهم حليته في قوله تعالى (وأخذهم الربا وقد نهوا عنه) فهذا جواب كلام القاضي في المسألتين واما قولهم هل هذا قول في المذهب وهل تجوز الفتيا به اولا فهو كلام مشكل لان ظاهره انه يفتي به من يتعاطاه من المسلمين ولا خلاف ان المسلم اذا سل عنق الدجاجة أو غيرها من الحيوان انها ميتة وانما كلام القاضي اذا كان مع كتابي ففعل الكتابي ذلك هل يأكل المسلم من ذلك الطعام أم لا قال القاضي يجوز للمسلم أكله لأن المسلم يفعل ذلك بحيوان

فقولكم هل ذلك قول في المذهب وهل تجوز الفتيا به كلام غير محصل بل أهل المذهب كلهم يقولون ويفتون بأن طعام أهل الكتاب حلال لنا إلا ما خص من ذلك كما تقدم فهذه المسئلة لا يختلف فيها ولا يتوقف عن الفتيا بها وإنما وقع استشكال كلام القاضي ولا اشكال فيه اذا توكل على ما تقدم اهـ



❦ الفصل السادس في بيان ان ما افق به ابن العربي هو المؤيد بالدليل ❦
اعلم انك اذا تأملت قوله تعالى (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم) وقوله تعالى (لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) وقوله تعالى (وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء) وقوله تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) وقوله تعالى (فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه) وقوله تعالى (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك يحرفون الكلم من بعد مواضعه) وقوله تعالى (اتخذوا أجبازهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم) وبيانه له صلى الله عليه وسلم بما معناه يحلون لهم ويحرمون وقوله صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب ما معناه تركوهم وما يدينون تبين ان الله سبحانه وتعالى ونبيه عليه الصلاة والسلام يعلمان عند تشريع الشريعة الاسلامية ان حالة أهل الكتاب في شريعتهم ما هو مفهوم من هذه النصوص من كفرهم وعدم انقيادهم للشريعة الاسلامية وتغييرهم

وتبديلهم لشرائعهم ووضع أحبارهم ورهبانهم لهم الحلال والحرام
 ويعلمان ان الشريعة الاسلامية ناسخة لما يخالفها مما تقدمها من الشرائع
 ومع كل ذلك قد أمرنا بتركهم وما يدينون ومعنى ما يدينون ما هو دين لهم
 ولا شك ان ما هو دينهم ما هم عليه وقت ذلك ومن البين ان ما هو من أوضاع
 الاحبار والرهبان وما غيّر وبَدّل باطل في الواقع ونفس الامر ككفرهم
 وبكافي شرائعهم فان هذه الشريعة الاسلامية ناسخة لكل ما يخالفها مما
 تقدمها من الشرائع فتكون كل شرائع أهل الكتاب السابقة لخالفها باطلة
 ومنسوخة ولولم تكن من أوضاع الاحبار والرهبان والمنشع يعلم كل
 ذلك ومع علمه به وبما يؤل اليه حالهم فيما بعد قد أمرنا بترك التعرض لهم
 فيه فهم بترك التعرض لهم مقرّون على هذا الدين الباطل في الشريعة
 الاسلامية لا تنسابهم الى دين وكتاب سماوي فديانتهم وان كانت غير
 صحيحة على ما عرفت فقد اعتبرت في الشريعة الاسلامية موجبة لقصر الادلة
 عنهم وممانعة من تعلق الخطابات الالهية بهم فيما هو من الفروع العملية الدينية
 كما صرح بذلك الامام أبو حنيفة وغيره ووجه بانه ليس لكرامتهم ولا
 اشفاقنا بهم بل هو استدراج لهم كما ان الطبيب يبيع للمريض اكل
 ما يشتهي عند اليأس من حياته مع علمه بانه مضر به فما هو من شريعتهم
 التي هم عليها الآن مما أمرنا بترك التعرض لهم فيه ولما قال الله تعالى في
 آخر تشريع الحلال (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب
 حل لكم) باضافة طعام الى الموصول العام كان الطعام عاما في كل ما هو من
 طعام أهل الكتاب وعبر بصلة أوتوا الكتاب ليدل على ان الطعام المحال لنا
 انما هو طعامهم باعتبار الاضافة الى هذا الموصول وهذه الصلة أي باعتبار

تدينهم أي الحلال في دين الذين أتوا الكتاب سواء كان حلالا لهم بنص كتابهم أو بوضع الاحبار والرهبان لهم على قانون شريعتهم أو بغير ذلك ودينهم ما علمت فكل ما هو حلال عندهم من طعامهم في دينهم فهو حلال لنا في ديننا واما قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيتم) فملى رأي من يرى ان التأخر ناسخ مطلقا ولو كان عاما لخاص سبقة عند علم التاريخ كما هنا فان عام قوله تعالى (وطعام الذين أتوا الكتاب) معلوم التاريخ مؤخر عن تحريم الميتة وما معها فيكون ناسخا لحریمها وما معها عند ما يكون من طعام أهل الكتاب وكان يلزمهم تحليلها عند ما تكون من طعام أهل الكتاب ولكن القائلين بنسخ العام التأخر لما سبق ولو خاصا وهم الحنفية قالوا بدم حل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به وهو من مشمولات عموم طعام أهل الكتاب عند ما يكون من طعامهم ووجهه لهم في الدم والخنزير انه بخس العين فتكون حرمة لعينه وما حكمه لعينه لا يختلف باختلاف الشرائع لانه لذاته وما بالذات لا يتخلف والاحكام عندهم مبنية على مافي الاشياء من المصالح والمفاسد ولعل وجهه لهم في الميتة اختلاطها بالدم المحرم لعينه وفيما أهل لغير الله انه شرك لانه تعظيم غير الله وهو محرم لعينه لم يحل في شريعة من الشرائع فلا يكون شي منها من طعام أهل الكتاب باعتبار الاضافة الى دينهم اذ هو محرما فلا يكون داخلا في عموم طعام أهل الكتاب وتبقى نصوصها الخاصة محرمة لها بلا معارض واما المنخنقة واخواتها فانهم أرجعوا اليها الاستثناء وحملوه على الاتصال فما ذكي منها فهو حلال وان قلت حياة المذكي وما لم يذك منها فهو ميتة وقد

علم حكمها فلا اشكال عليهم أصلاً فيما اشتملت عليه آية حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخ وما مثلهما وأما على رأي من يقول ان الخاص يخص العام تقدم أو تأخر وهم من عند الحنفية فانما يحل من طعام أهل الكتاب ما عدا ما نص على تحريمه من الميتة والدم ولحم الخنزير لأنها نص على تحريمها علينا بخصوصها والخاص مخصص للعام ولو تأخر العام عنه فتكون مستثناة من طعام أهل الكتاب ولو استحلوها وهذا ما أشار اليه الحنفار بقوله الا ما خص منه يشير الى هذه القاعدة وأما المنخقة وما معها فانها محرمة الا عند الذكاة كما هو قضية الاستثناء لانه لا وجه للانقطاع فيه مع امكان كونه متصلاً اذ وضعه للاتصال ولا يبدل الى غيره الا بدليل ولا دليل عليه وهذا ظاهر أن فسرت المنخقة وما معها بالشرفة على الموت كما هو أحد استعمالاتها على ما تقدم وأما ان فسرت المنخقة وما معها بما مات بالفعل فالاستثناء منقطع حتماً وتكون المنخقة واخوانها حراماً اذا لم تكن مذكاة بأي نوع من أنواع الذكاة بدليل الا ما ذكيتم فيكون المراد من المنخقة وما معها ما لم تذك وهي التي لم تقصد ذكاتها بنوع من أنواع التذكية ولو بذلك الفعل ان وقع ذكاة وأنواع التذكية في الاسلام مختلفة كما قال الحنفار بالذبح والمقر والنحر وقطع عضو ويزاد عليه الخنق والعص والصدم في صيد الجوارح فانه حلال في الشريعة الاسلامية على الخلاف المعروف فيه فتكون هذه الآية نصاً على حل المذكي بأي نوع من هذه الأنواع كما هو مقتضى قوله تعالى الا ما ذكيتم فتكون المنخقة وما معها مبينة للمذكي وقاصرة على ما لم تقصد ذكاته لان الذكاة في الاستثناء شاملة لكل أنواعها فيلزم ان يكون ما بعد الاستثناء مبيناً لما قبله سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً

ولا ينافيه الخطاب بما ذكرتم لانه لا دليل على تخصيصه بفريق دون فريق
فيكون معنى الاستثناء الا ما حصلت فيه ذكاة ويكون مفاد الآية ان المذكي
حلال وغيره حرام والا لا شكل بصيد الجوارح المعلقة اذا ختمت الصيد ولم
تجرحه أو جرحته في أذنه ولو سيرا أو صدمته أو عضته ولم تجرحه والخلاف
فيه معروف بين أئمة الشريعة الاسلامية ويكون المحرم في الآية المنخفة
وما معها التي لم تذكر وهي حينئذ ميتة فهي من أنواعها ويكون ذلك تفصيلا
لأنواع الميتة فتكون هذه الاشياء محرمة بنص الميتة وبنصها تكون خارجة
من عموم طعام أهل الكتاب وعلى كل فانه يبقى في عموم طعام أهل الكتاب
كل ما ذكرى عندهم ولا يشمل الميتة بأنواعها السابقة عندهم وهي التي لم تقصدوا
ذكاتها فتكون الميتة عندهم وهي التي لم تقصد ذكاتها والدم ولحم الخنزير
محرمة بدليلها الخاص فانه نص في آخر آية حرمت الخ على حل المذكي
بالاستثناء وبقي ما عداه خارجا عنه بذلك النص واما ما أهل به لغير الله
فلا يرد عليهم بقاؤه داخلا في عموم طعام أهل الكتاب على مقتضى قاعدتهم
لأنهم تأولوا هذه الآية وما مائلها بمن لاملة له كما سبق نقله عنهم وهذا
ما نحأ نحوه ابن العربي والخفار في توجيه حل مسلولة العنق ومن ذلك تعلم ان
الحق مع ابن العربي فيما أفتى به



﴿الفصل السابع في بيان ان ما أفتى به ابن العربي هو مذهب المالكية قاطبة﴾
إعلم انه أقرب ابن العربي على ما أفتى به الوزاني وصاحب المعيار وأحمد
بابا وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم من محققي المالكية كالزياتي وقال
وكفي بهم حجة وان رده الرهوني بالافيسة وما توهمه ابن عبد السلام من

التناقض بين كلامي ابن العربي في أحكام القرآن من قوله ما أكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وحظم الرأس ميتة حرام وقوله افطيت بان النصراني يقتل عنق الدجاجة ثم يطبخها تؤكل لأنها طعامه وطعام أحباره وإن لم تكن ذكاة عندنا لأن الله أباح طعامهم مطلقا وكما يرونه في دينهم فهو حلال لنا إلا ما كذبهم الله فيه دفعه ابن عرفة بما أحاصله أن ما يرونه مذكي عندهم حل لنا أكله وإن لم تكن ذكاة عندنا ذكاة وما لا يرونه مذكي لا يحل ويرجع إلى قصد تذكيتة لتحليله وعدمه كما يعلم ذلك من الثاني على المختصر عند قول المصنف أو مجوسيا تنصر وذبح لنفسه الخ ولم يفهم من عبارة أحد من هؤلاء المحققين أن ما أفنى به ابن العربي مذهب له وحده بل كل واحد وافقه على أنه مذهب المالكية (وبيان ذلك) أن مبنى مذهب المالكية جميعا العمل بسوم قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) فكل ما كان من طعامهم فهو حل لنا سواء كان يحل لنا باعتبار شريعتنا أولا فالمعتبر في حل طعامهم ما هو حلال لهم في شريعتهم ولا يعتبر ذلك بشريعتنا ويدل لذلك النصوص والتعاليل الآتية وهو ما جرى عليه مالك وأصحابه فيما ذبحوه للصليب أو لميسى أولئكنا أسهم قال الزياتي في شرح القصيدة الرابع ما ذبح للصليب أو لميسى أولئكنا أسهم يكره أكله بهرام عن ابن القاسم وما ذبحوه وسموا عليه باسم المسيح فهو بمنزلة ما ذبحوه لكننا أسهم وكذلك ما ذبحوه للصليب وقال سحنون وابن لبابة هو حرام لأنه مما أهل لغير الله به وذهب ابن وهب للجواز من غير كراهة أهو في القلشاني أن أشهب يرى أيضا الكراهة فيما ذبح للمسيح كما بن القاسم وقال يباح أكله وقد أباح الله ذبائحهم لنا وقد علم ما فعلونه وذكر القلشاني أيضا فيما ذبحوه لكننا أسهم

ثلاثة أقوال التحريم والكراهة والاباحة وان مذهب المدونة الكراهة ونقل المواق عن مالك كراهة ما ذبح لجبريل عليه السلام اه وفي منح الجليل عن الرماصي أجاز مالك رضي الله عنه في المدونة كل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة والاباحة لابن حارث عن رواية ابن القاسم مع روايه أشهب وعنه أباح الله لنا ذبائحهم وعلم ما يفعلون اه وسيقول المصنف فيما يكره وذبح لصليب أو عيسى وليس تحريم المذبوح للصنم لكونه ذكر عليه اسمه بل لكونه لم تنص ذكاته والافلا فرق بينه وبين الصليب قل التونسي وقال ابن عطية في قوله تعالى (ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) ذبائح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث أهم دين وشرع وقال قوم نسخ من هذه الآية حل ذبائح أهل الكتاب قاله عكرمة والحسن بن أبي الحسن وقال في قوله تعالى وما أهل لغير الله به قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح الاصنام والاوثان وأهل معناه صريح وجرت عادة العرب بالصياح باسم المقصود بالذبيحة وغلب في استعماله حتى عبر به عن النية التي هي علة التحريم ثم قال والحاصل ان ذكر اسم غير الله لا يوجب التحريم عند مالك وفيه عن البناني وصرح ابن رشد في سماع ابن القاسم من كتاب الذبائح مانصه كره مالك ما ذبحه أهل الكتاب لكنائسهم وأعيادهم لانه رآه مضاهيا لقول الله أو فسقا أهل لغير الله به ولم يحرمه اذ لم ير الآية متناولة له وانما رآها مضاهية له لانها عنده انما معناها فيما ذبحوه لآلهتهم مما لا يأكلونه قال وقد مضى هذا المعنى في سماع عبد الملك من كتاب الضحايا وقال في سماع عبد الملك من أشهب وسألته عما ذبح للكنائس قال لا بأس باكله ابن رشد كره مالك في المدونة كل ما ذبحوه لآلهتهم وكنائسهم

ووجه قول أشهب ان ما ذبحوه لكنائسهم لما كانوا يأكلونه وجب ان يكون
حلالا لان الله قال (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وانما تناول قوله
عز وجل (أوفسقا أهل لغير الله به) فيما ذبحوه لآلهتهم مما يتقربون به
اليها ولا يأكلونه فهذا حرام علينا بدليل الآيتين جميعا اه فتبين ان ذبح أهل
الكتاب ان قصدوا به التقرب لآلهتهم فلا يؤكل لانهم لا يأكلونه فهو
ليس من طعامهم ولم يقصدوا بذكاته باحته وهذا هو المراد هنا واماما يأتي
من المكروه في وذبح لصلب الخ فالمراد به ما ذبحوه لانفسهم وسموا عليه
باسم آلهتهم فهذا يؤكل بكره لانه من طعامهم اه وذكر العلامة الثاني عن
عبادة بن الصامت وأبي الدرداء وأبي امامة جوازا كل ما ذبح للصنم اه
وانت لا يذهب عليك ان ما ذبح للصنم مما أهل به لغير الله وانما جوزه هؤلاء
الصحابة الاجلاء لكونه من طعام أهل الكتاب تأمله وقال العلامة الثاني
عند قول المصنف وذبح لصلب أو عيسى أي يكره أكل مذبح لاجله
محمد وابن حبيب هو ما أهل به لغير الله وماترك مالك العزيمة بتحريمه
فيما ظننا الا للآية الاخرى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)
فاحل الله تعالى لنا طعامهم وهو يعلم ما يفعلون وترك ذلك أفضل وقال محمد
أيضا كره مالك ما ذبحوه للكنائس أولعيسى أو الصليب أو ما مضى من
أجبارهم أو لجبريل أو لآلئهم من غير تحريم اه ووجه الكراهة قصدهم
به تعظيم شركهم مع قصد الذكاة اه منه بلفظه وفي بهرام وذهب ابن
وهب الى جواز أكل ما ذبح للصليب أو غيره من غير كراهة نظرا الى انه
من طعامهم اه وقال في منح الجليل عند ذكر كراهة شحم اليهودي عن
البناني ثلاثة أقوال في شحوم اليهود الاجازة والكراهة والمنع وانها ترجع

الى الاجازة والمنع لان الكراهة من قبيل الاجازة والاصل في هذا
 اختلافهم في تأويل قوله تعالى (وطعم الذين أوتوا الكتاب حل لكم)
 هل المراد بذلك ذبائحهم أو ما يأكلون فمن ذهب الى ان المراد به ذبائحهم
 أبجازا كل شحومهم لانها من ذبائحهم ومحال ان تقع الذكاة على بعض
 الشاة دون بعض ومن قال المراد ما يأكلون لم يجز أكل شحومهم
 لانها محرمة عليهم في التوراة على ما أخبر به القرآن فليست مما يأكلون وفي
 منح الجليل أيضا عند الكلام على التسمية مانعه وقال في البيان والتبيين
 ليست التسمية شرطاً في صحة الذكاة لان قوله تعالى (ولأنأكلوا مما
 لم يذكر اسم الله عليه) معناه لأنأكلوا الميتة التي لم يقصد الى ذكائها لانها
 فسق ومعنى قوله تعالى (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) كلوا مما قصدتم الى
 ذكائه فكفى عن التذكية بالتسمية كما كفى عن رمي الجمار بذكراسه تعالى
 حيث قال (وادكروا الله في أيام معدودات) اه المقصود منه وقال في
 كبير الخريشي ودخل في قول المؤلف يناكح أي يحل لنا وطئ نسائه في
 الجملة نسلم والكتابي معاهداً أو حربياً حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى ولا فرق
 بين الكتابي الآن ومن تقدم خلافاً للطروشى في اختصاصه بمن تقدم
 فان هؤلاء قد بدلوا فلا تأمن ان تكون الذكاة مما بدلوا ورد بان ذلك
 لا يعلم الا منهم فهم مصدقون فيه اه ومثله في التثاني بلا فرق وقال في
 شرح اللمع عند قول المصنف واما من يذكر في فن اجتمعت فيه أربعة
 شروط ان يكون مسلماً أو كتابياً الخ

واعلم ان المؤلف قد اطلق الكلام على صحة ذكاة الكتابي ولا بد من التفصيل
 في ذلك ليصير كلامه موافقاً للمشهور من المذهب وتلخيص القول في

لك ان الكافر ان كان غير كتابي لم تصح ذكاته وان كان كتابيا كاليهودي
والنصراني سواء كان بالغا أو مميزا ذكر أو أنثى ذميا كان أو حريبا فن
كان ما ذكاه مما يستحل أكله فذكاته له صحيحة ويجوز لنا الاكل منها
وان كان مالك قد كره الشراء من ذبائحهم والاصل في ذلك ان الله تعالى
قد أباح لنا أكل طعامهم ومن جملة طعامهم ما يذكونه وان كان ما ذكاه
مما لا يستحل به مما يقول انه حرام عليه فان ثبت تحريمه عليه بنص شريعتنا
كذي الطفر في قوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) فالمشهور
عدم جواز أكله وقيل يجوز وقيل يكره وان لم يثبت تحريمه عليهم بشرعنا
بل لم يعرف ذلك الا من قولهم كالتى يسمونها بالطريفة بالطاء المهملة ففي
جواز أكلنا منه وكرهته قولان وهما للمالك في المدونة قال اللخمي وثبت
على الكراهة ولم يحرمه واقتصر الشيخ خليل في مختصره على القول بالكراهة
ووجهه ابن بشير باحتمال صدق قولهم وهذا كله اذا كان الكتابي لا يستبيح
أكل الميتة واما ان كان ممن يستحل أكلها فقال ابن بشير فان غاب
الكتابي على ذبيحته فان علمنا انهم يستحلون الميتة كبعض النصارى
أو شككنا في ذلك ان نأكل ما غابوا عليه وان علمنا انهم يذكون أكلناهم
واما ما يذبحه الكتابي لعیده أو للصليب أو لعيسى أو للكنيسة أو لجبريل أو
نحو ذلك فقد كرهه مالك مخافة ان يكون داخل تحت قوله تعالى وما
أهل لغير الله به ولم يحرمه لعموم قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب
حل لكم) وهذا من طعامهم قال ابن يونس واستخفه غير واحد من
الصحابة والتابعين وقالوا قد أحل الله لنا ذلك وهو عالم بما يفعلون اه واماما
ذبحوه للاصنام فلا يجوز أكله قال ابن عبدالسلام باتفاق لانه مما أهل به

لغير الله قال اللخمي في تبصرته فيما ذبحه أهل الكتاب لعبيدهم وكنائسهم
 وصلبانهم وما أشبه ذلك الصحيح انه حلال والمراد بما أهل غير الله به ماذبح
 على النصب والاصنام وهي ذبائح المشركين قال اصنع في ثمانية أبي زيد وما
 ذبح على النصب هي الاصنام التي كانوا يعبدون في الجاهلية قال وأهل
 الكتاب ليسوا أصحاب أصنام وفي البخاري قال زيد بن عمرو بن ثعلبة انا
 لانا كل مما تذبجون لانصابكم يعني الاصنام واماماذبحه أهل الكتاب
 فلا يراعي ذلك فيهم وقد جعل الله سبحانه لهم حرمة فاجاز مناصحتهم
 وذبائحهم المتعلقة بشيء من الحق وهو الكتاب الذي انزل عليهم وان كانوا
 كافرين ولو كان يحرم ماذبح باسم المسيح لم يجز ان يؤكل شيء من ذبائحهم
 الا ان يسئل هل سمي عليه المسيح أو ذبح للكنيسة بل لا يجوز وان أخبر
 انه لم يسم المسيح لانه غير صادق واذا لم يجب ذلك حلت ذبائحهم كيف كانت
 اه فانظر كيف تضافت كل هذه النصوص كباقي نصوص جميع المالكية
 على اناطة الحل والحرمة بكونه حلالا عندهم أي بأكلونه وعدمه وهذا بعينه
 هو ما قصد اليه ابن العربي والخفار وقال ان أهل المذهب كاهم يقولون
 ويفتون بحل طعام أهل الكتاب ومن جهة أخرى تعلم ان الذبح للصليب
 لم يكن من الشريعة المسيحية الحق لانه حادث بعدها اذ منشؤه حادثة
 الصلب المشهورة فكل هذا يفيد ان المعتبر عند المالكية ما هو حلال عند
 أهل الكتاب في شريعتهم التي هم عليها ومنه يعلم ايضا ما هو المراد من الميتة
 في قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) وانها التي لم يقصد ذكاتها كما يعلم
 انه يجب تقييد المنخنة وما معها بما لم تقصد ذكاته ويكون هذا في المنخنة
 وما معها بدليل الا ما ذكيتكم كما سبق ومنه يتضح ان المراد بالميتة في قولهم

ان كان الكتابي يأكل الميتة فلا تأكل ما غاب الخ انها ما لم تقصد ذكاتها لان
القصود الى الذكاة لا بد منه من مسلم او كتابي حتى لو قطع رقبة الحيوان
بقصد تجريب السيف أو اللعب لا يحل كما تقدم ومنه يعلم ان الميتة المذكورة
بالنسبة للكتابي هي الميتة عنده وهي التي لم يقصد ذكاتها لا الميتة عندنا ويتبين
منه أيضا أن الشروط المذكورة للفقهاء في الذبائح والذكاة انما هي بيان
ما يلزم في الاسلام بالنسبة للمسلم لا لغيره



الفصل الثامن في رد الرهوني على ابن العربي في نتواه

نقل الرهوني كلام ابن العربي وكلام الحنابلة وقال ولم يتعقبه مؤلف
المعيار بشيء ونقله الزياتي أيضا وسلمه ونقله أحمد بابا وقال عقيبها ملخصا
تأمله ثم قال قلت وفيه نظر من وجوه الاول قوله انه يقبل قول أخبارهم
ورهبانهم ان ذلك حلال عندهم ويصدقون فيه اذ كيف نقبل قولهم بعد
اخبار الله تعالى عنهم بانهم حرفوا وبدلوا حسبما أفصح ذلك الآيات
القرآنية والاحاديث المتواترة النبوية وقد ثبت في أصح الصحيحين كذبهم
بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم غير ماصرة مع علمهم بصدق نبوته وتوقعهم
تكذيب الله اباهم لا علامه نبيه بذلك فلم يخشوا الفضيحة مع وقوع تكذيبهم
ثم يعترفون به فكيف بغير النبي صلى الله عليه وسلم وفي أصح الصحيحين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم
وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) فتصديقهم فيما ذكر مخالف للدلالة
والقواعد فلا سبيل إليه الا بنص او شاهد الثاني على تسليم تصديقهم تسليما
جدليا فلا وجه لتصديقهم في ان المنخقة ومسلولة العنق والموقوذة في الرأس

بشأن قور مثلاً حلال عندهم وعدم تصديقهم في أن الميتة والخنزير حلال عندهم وما فرق به من أن الله قد كذبهم في الميتة والخنزير دون المضروبة بشأن قور وما ذكر معه لا يصح لأنه إن عني أن الله كذبهم في إخبارهم بحليتها فليس في القرآن ولا في الحديث شيء من ذلك وإن عني أن الله كذبهم بقوله (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) فهذه مصادرة لأن الله قد كذبهم فيما زعم أنهم يصدقون فيها لأنها إما منخقة أو موقوذة وقد ذكر الله حرمة كل واحدة منها في الآية نفسها بقوله (والممنخقة والموقوذة) الآية وقد قال ابن العربي بنفسه في الأحكام مانصه وأما قوله والممنخقة فهي التي تخنق بجبل أو بنير جبل بقصد أو بنير قصد والموقوذة وهي التي تقتل ضرباً بالخشب والحجر ومنه المقتول بقوس البندق اهـ منها بلغة ظاهراً وقال في سورة الأنعام مانصه قولهم أن الله حرم غير ذلك كالممنخقة وأخواتها فإن ذلك داخل في الميتة إلا أنه بين أنواع الميتة وشرح ما استدرك ذكاه مما تقوت ذكاه اهـ منها بلغة ظاهراً هذا نص صريح من ابن العربي نفسه في التسوية بينهما فاما أن يحمل قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) على ظاهره فيدخل فيه الميتة والخنزير وما ذكر معها وأما أن يقصره على غير ذلك وقصره على بعض دون بعض عمل باليد ودعوى بلا دليل عليها ولا لها مستند فتأمل به بانصاف الثالث قوله لأن ظاهره أنه يفتى به من تعامل من المسلمين ذلك الخ إذ ليس ذلك بظاهر من كلام السائل ولا هو مراده بل كلامه كالصريح في أن المراد هل يجوز أن يفتى بما قاله أبو بكر بن العربي من أن للمسلم أن يأكل ما فعل به النصراني مثل ما ذكر أولاً وذلك واضح كالشمس ولا يخفى على عوام المسلمين أن فعل المسلم ذلك ميتة وحرام

فكيف بمن يتعاطى العلم الرابع قوله بل أهل المذهب كلهم يقولون ان طعام
أهل الكتاب حل لنا الا ما خص من ذلك كما تقدم فيه نظر اما أولا فهو
مخالف لقوله أولا فما زال الطلبة والشيوخ يستشكونها فتأمله وأما ثانيا فان
أهل المذهب مصرحون بخلاف ما نسب اليهم قال أبو الوليد الباجي في
المنتقى ما نصه واذا علمت ان النصراني ممن يستبيح الميتة فلاتأكل من
ذبيحته الا ما شاهدت ذبحه ووجه ذلك انه انما يستباح من ذبحه ما وقع
على وجه الصحة والمسلم أصبح ذبيحة منه وهذا حكمه فاذا علم انه قتل
الحيوان على الوجه الذي لا يبيح أكله وجب الامتناع من أكل ما مات
من يده من الحيوان الا ان يعلم ان ذكاته وجدت منه على وجه الصحة لما
يتوقع ان يكون حصول ذلك منه على وجه القتل المنافي للإباحة قال مالك
وسواء كان ذميا أو حريا اه منه بلفظه وكلام مالك هذا هو في الموازية قال
ابن عرفة ما نصه روى محمد ان عرف أكل الكتاني الميتة لم يؤكل ما غاب
عليه قلت كذا نقلوه وقبلوه والظاهر عدم أكله قطعا لاحتمال عدم نية
الذكاة اه منه بلفظه فانظر قول ابن عرفة نقلوه وقبلوه مع قول الحفار ان
أهل المذهب كلهم يقولون الخ وانظر استظهار ابن عرفة عدم الاكل مع
وجود الذكاة على الوجه الشرعي عندنا بحضرتنا معلل له بالشك في النية
فكيف مع رؤيتنا له يقتل العنق أو يضرب الدماغ بشاقور ونحوه وقد سبقه
الى ما قال ابن راشد خلاف ما يقتضيه كلامه من انه أول من سبق الى ذلك
ففي التوضيح عند قول ابن الحاجب واما من يستحل الميتة فان غاب عليها لم تؤكل
اه ما نصه كالفرنج فانهم يستحلونها ويلحق بمن علم منه استحلال الميتة من
شك فيه قال في الجواهر ومفهوم قوله فان غاب انه لو لم يغيب عليها لا يبيح

لنا الا كل وبذلك صرح الباجي وصاحب الذخيرة وابن راشد والقياس ان
لا تؤكل علي ما قال الباجي في تعليل ما حرم على أهل الكتاب من ان الذكاة
لا بد فيها من النية واذا استحل الميتة فكيف ينوي الذكاة فاذا نواها فكيف
يصدق اه منه بلفظه ونص ما أشار اليه من كلام الجواهر فان غاب الكتابي
على ذبيحته فان علمنا انهم يستحلون الميتة كبعض النصارى أو شككنا في
ذلك لم نأكل ما غابوا عليه وان علمنا انهم يذكرون أكلنا اه منها بلفظها وقد
صوب في الشامل عدم أكلها اذا ذكي بحضورنا كما قال ابن راشد وسله
المصنف في التوضيح ومر نحوه لابن عرفة ونص الشامل ان ذبح نفسه ما
يستحله وان أكل الميتة ولو مع شك ان لم ينب عليها والا صوب عدم أكلها
اه منه بلفظه ولا شك ان هذا كله يدل على ان مقاله ابن العربي شاذ
مخالف للمشهور وصرح به ابن ناجي في شرح الرسالة ونصه واختلف المذهب
اذا كان ممن يسئل عنق الدجاجة فالمشهور لا تؤكل واختار ابن العربي
أكلها ولورأينا انه لانه من طعامهم قال ابن عبد السلام وهو بعيد اه محل
الحاجة منه بلفظه ونقله الخطاب وأحمد بابا وسلامه وهو حقيق بالتسليم ويؤخذ
تشهيره بالاحرى مما سبق ان المشهور ومذهب المدونة منع أكل صيده
بالقرع مع انه ذكاة عندنا وتقدم أخذ ابن سراج من كلام الاخوي عدم
أكله على مقابل المشهور أيضا فراجعه متأملا ويكفي في كون ما لابن العربي
شاذا اتفاق الأئمة على عزوه له وحده ولم يترضوه فكيف مع اعتراض
غير واحد له كقول ابن سراج السابق انه هفوة وقول ابن عبد السلام
السابق وهو بعيد وقول التوضيح مانصه ونقل عن ابن العربي الجواز فيما
قتلوه ولورأينا ذلك لانه من طعامهم واستبعد اه محل الحاجة منه بلفظه

وقد بالغ البساطي في انكاره فقال مانصه ليت قوله هذا لم يخرج للوجود ولا سطر في كتب الاسلام اه منه بلفظه نقله أحمد بابا واقره واعترف الحفار نفسه بأن الطلبة والشيوخ مازالوا يستشككون كل ما في ذلك الخامس قوله ولا اشكال فيه اذ هو مشكل غاية عقلا ونقلا وقد قدمنا دليل ذلك بما لا شك معه أصلا فان قلت فما تصنع باحتجاج ابن العربي على ما قاله بابا باحة العلماء قبولنا منهم ما يعطونه لنا من نسائهم وأولادهم فيجل لنا وطوهم الخ قلت هو احتجاج مردود بدون مین لوضوح الفارق بين المسئلتين فلا يصح قياس احدهما على الاخرى فضلا عن ان يكون من قياس الاخرى وبيان ذلك أن ما يندلونه في الصلح من نسائهم وأولادهم انما ابيح لنا لانه كان مباحا لنا بالاصالة لتلبسهم بالكفر الذي هو سبب الرق فلم يصطلحوا معنا وغلبناهم كان لنا استرقاق نسائهم وأولادهم ووطء من ليس به مانع شرعى من نسائهم بلا نزاع دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع ولهذه العلة أيضا جاز لنا ان نشترى من الحربي أولاده ونحوهم اذا قدم الينا بأمان كما في النوادر وغيرها وقد نقل الخطاب كلام النوادر عند قوله في الجهاد وكره لغير المالكى اشتراء سلمة فانظره والدليل على صحة ما قلته أمران أحدهما ان ما لا يحل تملكه من أموالهم اذا قدرنا عليهم كالخنزير والخنزير لا يجوز لنا قبل القدرة عليهم ان نقبله منهم صلحا مع ان حرمة ذلك دون حرمة تملك الحر وادامة ووطء فرج حرام بمراتب ثانيهما ان العنوى أو الصلحى بدنانير أو دراهم مثلا لو بذل لنا فيما وجب عليه من ذلك امرأة أو ولدنا محل لنا قبوله كما لا يحل لنا شراء ذلك منه لان الحرية الحاصلة للعنوى بضرب الجزية عليه والامان الحاصل بالصلح منعنا من ذلك قال في كتاب

لتجارة الى أرض الحرب من المقدمات مانصة وجائز لنا ان نشترى منهم
أولادهم وأمهات أولادهم اذا لم يكن يئتنا ويذهبهم هدية تمنعنا من ذلك اه
منها بانفظها فتأمل ذلك كله بانصاف وبالله سبحانه الهداية والتوفيق
﴿ الفصل التاسع في بيان انه لا وجه للرهون في جاردبه ﴾

﴿ على ابن العربي ومن وافقه ﴾

أما قوله اذ كيف يقبل قولهم بعد اخبار الله عنهم بانهم حرفوا وبدلوا
كما افصحت به الآيات والاحاديث وقد ثبت في الصحيح كذبهم بمحضرة
النبي صلى الله عليه وسلم مع علمهم صدق نبوته وتوقعهم تكذيب الله
اياهم وقد قال صلى الله عليه وسلم (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم
وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) فغير موجه لانه لا يدل على عدم
تصديقهم فيما هو من شريعتهم لانه لا طريق لعلمنا بها الا اخبارهم حيث
لم نكن من أهل شريعتهم والشرائع نقلية ولا طريق للعلم بها الا النقل عن
أهالها فلا يكون الا باخبارهم كما ارشد الى ذلك قوله تعالى (فاسئلوا أهل الذكر
ان كنتم لاتعلمون) خصوصا وقد أمرنا بتركهم وما يدينون فليس لنا البحث
والتفتيش عليهم في دينهم فلا سبيل الى معرفة ما يدينون به الا بالسؤال
منهم واخبارهم كما تقدم وقد علمت ما الله يعلم انه دينهم وما يفعلونه في ذكاتهم
التي كانت في الجاهلية ويدل لذلك ما تقدم عن القرطبي وشرح اللمع ويأتي ما يؤخذ
منه ما هو أوسع من ذلك قال في شرح اللمع ولو كان يحرم ما ذبح باسم المسيح
لم يجز ان يؤكل شيء من ذبائحهم الا ان يسئل هل سمي عليه المسيح أو ذبح
للكنيسة بل لا يجوز وان أخبر انه لم يسم المسيح لانه غير صادق واذا لم
يجب ذلك حلت ذبائحهم كيف كانت اه وقال في كبير الخرشى ودخل في

قول المؤلف يناصح أي يحل لنا وطء نسائهم في الجملة المسلم والكتابي
معاهد أو محاربا أو عبدا ذكرنا أو أنثى ولا فرق بين الكتابي الآن ومن
تقدم خلافا للطرطوشي في اختصاصه بمن تقدم فإن هؤلاء قد بدلوا فلا
نأمن أن تكون الزكاة مما بدله ورد بأن ذلك لا يعلم إلا منهم وهم مصدقون
فيه اهـ ومثله في الثاني كما تقدم وهذا صريح في أنهم يصدقون وتقدم
ما يفيدُه أيضا عن البيان والتبيين كافي منح الجليل وقال في شرح اللمع بـ
أن أبان مذهب مالك في طعام أهل الكتاب وأنه لم يحرمه لمعوم قوله
تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) واستخفه غير واحد من
الصحابة والتابعين وقالوا قد حل الله لنا ذلك وهو عالم بما يفعلون وأما
وضعه قوله عليه السلام (لا تصدقوا أهل الكتاب الخ الحديث) للاستدلال
في هذا فهو من وضع الدليل في غير محله اذ هو فيما يرجع للإيمان الذي هو
أساس الدين أي لا تعتدوا حقيقة ما يخبرونكم أنه من دينهم المنزّل لجواز أن
يكون من أوضاعهم أو تحريفهم بل قولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم
ولذلك نهى عن التكذيب لاحتمال انزاله كما نهى عن التصديق ولا يلزم
من عدم تصديقهم فيما يرجع إلى الإيمان عدم تصديقهم في غيره من الفروع
خصوصا فيما يتعلق بالديانات وله ارتباط بالمعاملات كما هنا وهو ظاهر فقوله
وتصدقهم فيما ذكر مخالف للدلالة والقواعد غير صحيح اذ لا دليل ولا قاعدة
تخالفه وأما النص والشاهد فقوله تعالى (فاستلوا أهل الذكر) مع أنه لا
طريق لذلك إلا بأخبارهم وقد نص على أنهم يصدقون الخرشى في كبره
والثاني ومنع الجليل نقلا عن البيان والتبيين وغيرهم كما تقدم ولا شك أن
عملهم واجماعهم على أحكام قسيسهم ورهبانهم بحيث يكون طعامهم كافة يدل

على ان ذلك حلال في دينهم كاخبارهم بل هو أقوى في الدلالة على ذلك
ولذلك قول عليه ابن العربي لقوته في الدلالة عن مجرد الاخبار واما قوله
لا وجه لتصديقهم في ان المنخنة وما معها حلال عندهم وعدم تصديقهم
في ان الميتة والخنزير حلال عندهم فلا يرد على ابن العربي والخمار اذ لم
يقل واحد منهما انا نصدتهم في المنخنة دون الميتة والخنزير والدم وانما
منشؤه عدم فهم قصد الخمار فالا نكذبهم في انه حلال عندهم على فرض كونه
حلالا عندهم وأخبروا به اذ ليست التفرقة بين مسلولة العنق والدم ولحم الخنزير
مبينة على التصديق لهم وعدمه بل وجه التفرقة ان الميتة والدم ولحم الخنزير
حرمت علينا بدليل خاص أخرجها من عموم طعام أهل الكتاب كما أشار
اليه الخمار بقوله الا ما خص بخلاف مسلولة العنق فان حرمتها مقيدة بعدم ذكاتها
في غيرها الخاص لانهم نصوا على ان الا ما ذكيت في الآية استثناء متصل يرجع الى
المنخنة وما معها وهو الوجه كما تقدم فيفيد نصها الخاص حرمتها الا اذا ذكيت
بأى نوع من أنواع الذكاة فلا يكون النص على تحريم المنخنة شاملا لما يكون
الخلق فيه ذكاة تبقى الذكاة بالخلق داخلة في عموم طعام أهل الكتاب وعلى
الانقطاع في الاستثناء تكون المنخنة وما معها محمولة على ما لم تذكر باى
نوع ولو بالخلق عند ما يكون ذكاة ضرورة المبينة بينها وبين ما ذكرى
المنصوص على حله بقوله (الا ما ذكيت) كما تقدم وهذا هو وجه الفرق
لالتصديق وعدمه كما توهمه المترض ومنه تعرف ما هي المنخنة التي هي
نوع من الميتة في كلام ابن العربي فانها في كلامه هي التي لم تقصد ذكاتها
بان قصد خنقتها لغير الذكاة وهي ميتة بلا شك وعدم فهم هذا من مراد ابن
العربي هو الذي أوقع الرهوني في هذا كما أوقع ابن عبد السلام في وهم التناقض

وأظنك قد علمت ما في هذا الوجه من الخبط المبني على هذا الفاسد خصوصا قوله وقصره على بعض دون بعض عمل باليد ودعوى لادليل عليها ولالها مستند وقد تنبه ابن عرفة لذلك في ردهم آتوهمه ابن عبد السلام من التناقض لان الفرق بينهما قصد التذكية وعدمها والرهوني نفسه نقل عبارته فلمله اغفله عنها التعصب واما قوله على قول الحفار بل أهل المذهب كلهم يقولون ان طعام أهل الكتاب حل فيه نظر اما اولاهو مخالف لقوله اولافما زالت الطلبة والشيوخ يستشكونها الخ فهو كما ترى لان الحفار دفع الوهم الذي توهمه الطلبة والشيوخ ببيان قول كل أهل المذهب ان طعام أهل الكتاب حل لنا الا ما خص منه فبين ان الاشكال منشؤه الوهم وتقوم الطباع كما تقدم وكما وهمت الشيوخ وهم الرهوني وقد اشار الحفار في كلامه الى ان الواهين ليسوا من أهل المذهب والا لما وهموا واستشكوا يرشدك الى ما قاله الحفار من ان كل أهل المذهب يقولون بحل طعام أهل الكتاب ماسمته من النصوص والتماثيل السابق نقلها عن الزياتي ومنح الجليل والخرشى والتتائي واللمع وغيرها في فصل بيان ان ما قاله ابن العربي مذهب المالكية قاطبة فانك لو تأملت ما تجدها ناطقة بان اكل متفقون على حل طعام أهل الكتاب وهو اما مذكاهم واما ما يحل لهم اكله وموضوع فتوى ابن العربي لا يخرج عن كونه واحدا منهما فاراد الحفار ان يبين انه مذهب كل المالكية وان لا وجه لاستشكال الطلبة والشيوخ فيه الا مجرد الوهم وهو المعقول لان آية طعام أهل الكتاب آخر ما انزل في التحليل فلا يخرج منها الا ما أخرجه النصوص ويتعين ان ما هو مبين في كتب الفقه في الذكاة انما هو بالنسبة للمتدينين بالشريعة الاسلامية في عملهم

وليس بالنسبة الى شريعة اهل الكتاب فانها على حسب ما هو في شريعتهم هذا واما قوله واما ثانيا فان اهل المذهب مصرحون بخلاف ما نسب اليهم الذي أطال فيه واكثر من نقل النصوص التي محصلها ان الكتابي اذا كان يستبيع الميتة فلا تأكل من ذبيحته الا ما شاهدت واستظهار بعضهم عدم اكله قطعاً لاحتمال عدم نية الذكاة الخ ما نقل من النصوص التي لا يخرج محصلها عن ذلك فهو من الخطأ البين لان الميتة وهي التي لم تقصد ذكاتها بأي نوع من أنواع الذكاة على ما سبق هي موضوع تلك النصوص وتكاد تنطق به خصوصاً عبارة الباجي ولذلك التفت في النصوص المذكورة الى عدم قصد الذكاة وهو لا بد منه وهي ليست موضوع كلام ابن العربي والحفار لان التي ماتت بأي سبب كان من غير قصد تذكيته ليست محل كلامهما بل هي محرمة اتفاقاً لانها مما خص من طعام اهل الكتاب بدليل خاص وهذه هي الميتة في كلام ابن العربي والحفار وفي تلك النصوص لانها الميتة في اللغة والشريعة عند المالكية وهي ما لم يقصد الى ذكاتها فالميتة التي نقل فيها الرهوني النصوص التي رد بها هي ما لم يقصد الى ذكاتها وهي محرمة من طعام اهل الكتاب بدليل خاص وهي مما لم يشبهه ابن العربي ومن معه في حرمتها بل نص عليها كما نصت عليها تلك النصوص فلا ترد عليهم وانما الكلام فيما فعل بها الكتابي فعلاً هو ذكاة في شريعتهم ولم تكن ذكاة في شريعتنا لانه لا دليل على تخصيص طعام اهل الكتاب وقصره على ما هو ذكاة عندنا لان المعتبر في الحل لنا ما هو عندهم في شريعتهم كما سبق فالمعتبر في كونه ذكاة ما هو عندهم فالمراد من اكلهم الميتة اكلهم ميتة عندهم وهو الذي وردت فيه النصوص التي اشتبهت على الرهوني ولم يوجد نص مما مصرح بخلاف ما ذهب اليه ابن العربي والحفار ولذلك قال الحفار

واستشكلوه ولا اشكال فيه وحينئذ فلا بد شي من هذه النصوص على ابن العربي ومن معه واما عدم حل صيده نظرا لان حل الصيد رخصة لنا ودليل تحليله خاص بنا فمع كونه غير متفق عليه ليس له وجه لان قوله تعالى (تناله ايديكم وربما حكم وما علمتم) وان كان خاصا ليس تخصيصا لعموم طعام اهل الكتاب بل انوجه مع القول الآخر الذي يرى الحل لعموم طعام اهل الكتاب ولو صيدا اذ لا معارضة بينه وبين تناله ايديكم وما علمتم حتى يخص به لتواردهما على الحل فيستوى الوحش والانسي في الحل بالنسبة له اذا كان عقرهما ذكاه عنده لشمول الدليل لهما فلا فرق على انه لا وجه لقصر خطاب عامتهم وتناله ايديكم وربما حكم على المسلمين دون غيرهم لعموم أحكام الخطابات الشرعية في مثله واما قوله الخامس اذ هو مشكل غاية عقلا ونقلا علمت انه لا اشكال فيه عقلا بل هو المعقول لما سبق ولا نقلا لانه لم يكن هناك ما يخالفه في المذهب وان توهم بعضهم كابن ناجي في شرح الرسالة الخلاف فيه ولذلك قال الحفار ان اهل المذهب كلهم يقولون ان طعام اهل الكتاب حل الا ما خص منه والخصوص منه هو الميتة ولا نزاع لاحد في ان الميتة وهي التي لم تنك بذكاتها ولا بدكاتها محرمة وانما النزاع فيما ذكى عند اهل الكتاب بما ليس بذكاه عندنا اذ لم يوجد نص من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا نقل عن مالك أو أصحابه بتحريم المذكي من ذبائح اهل الكتاب وان كانت ذكاته عندهم مخالفة لذكاته عندنا بل علمت من النصوص السابقة في فصل بيان ان ما أتى به ابن العربي هو مذهب المالكية قاطبة انه هو المذهب وأما رده لاستدلال ابن العربي باباحة وطء نساء اهل الكتاب فيما اذا صاروا ملكا لنا بما

ذكره من الفرق فإن مبناه عدم دقة النظر فيما يرمي اليه ابن العربي والخلفاء
لأنهم إنما قصدوا أن الكفر يحرم علينا نساء الكفرة كما في المجوسية
والوثنية وأحاط لنا نساء أهل الكتاب لأنهم أعل كتاب فإذا كان كفرهم
أهل كتاب يحلل نساءهم فبالأحرى يحلل ذبايحهم اذ حرمة القروج فوق
حرمة الطعام وبذلك تعلم أن ابن العربي لم يفت إلا بمذهب المالكية فاطبة
لا بقوله هو وحده كما توهمه الرهوني وغيره وينبغي أن يكون على ذلك
كل أهل الاجتهاد لقوة دليله وسبجان الهادي الى سواء السبيل

الفصل العاشر في لبس البرنيطة ❦

اعلم أن الشريعة الاسلامية لم تبين في اللباس شيئا الا ما يتعلق بالمنع
من الحرير والذهب والفضة بل تركت الناس على عوائدهم في ذلك وقد
كان كل من دخل في الاسلام في الصدر الاول لا يؤمر بشيء في لباسه
ولبس عليه السلام جبة رومية وكان ذلك قبل دخول الروم في الاسلام
ولبس أبو يوسف صاحب أبي حنيفة ثملين مخصوفين بمسامير من حديد
فقال له هشام أتري بهذا الحديد باسا قال لا قلت سنيان وثور بن يزيد
كرها ذلك لأن فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم يلبس الثعال التي لها شعور وانها لبس الرهبان فقد أشار الى ان صورة
المشابهة لا تضر فإن الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا
النوع قاله في الذخيرة والبرنيطة لباس قومي ليست من شعار الكفر فلبسها
لمصلحة لبس الا مشابهة صورة فلا كفر ولا حرمة في لبسها حيث كان
لجلب مصلحة أو دفع مضر ولما هو غير خاف أن الايمان هو تصديق ومنافيه
الانكار وأن التحريم والتكفير وضع أحكام فينبني التثبت فيه فلا يجترأ

على الفتوى في شيء منه بدون ثبوت وينبغي حمل الفتاوى في ذلك على ما هو من شعار الكفر الخاص به ان وجد ولا يعمل بتلك الفتاوى على اطلاقها المخالف لما هو مقرر من انه لا كفر الا بانكار ما علم من الدين ضرورة ولذلك نقل ابن حجر في الأعلام عن الزركشي من كلام الأوزاعي ان أكثر مكفريات كتب الحنفية مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبي حنيفة لان ذلك مخالف لعقيدته ومن قواعد ان معنا أصلاً محققاً وهو الايمان فلا نرفعه الا بيقين مثله يضاده وغالب هذه المسائل موجودة في كتب الفتاوى بنقلونها عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخريهم ينكرون أكثرها وقال ابن نجيم في شرح البحر يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء المجتهدين ولا عبرة بغير الفقهاء وقال فعلى هذا أكثر ألفاظ التكفير المذكورة في كتب الفتاوى قال ابن الهمام وقد ألزمت نفسي ان لا أفتي بشيء منها ومن ذلك يعلم ان القول بالكفر أو بالحرمة في شيء من اللباس الذي ليس من شعار الكفر كما هو الحال في البرنيطة جراءة على الشارع واستنباط لما لأصل له ولا يخفى ان الايمان تصديق بالقباب لا ينافيه الا عدمه ولا نسبة بين اللباس والتصديق حتى يناقضه اذ التصديق عمل قاي فلا يكون اللباس بمجرد كفرا وهو ظاهر وكذلك لا يمكن اثبات الحرمة فيه بمجرد كونه لباساً خصوصاً اذا لم يكن للتشبه او الاستحسان بل لجلب مصلحة او دفع مضرة وقد نصوا على انه لا بأس بلبس قلنسوتهم اذا كان لمصلحة كأن يكون طليمة لجيش ومنه يعلم ان لبس البرنيطة لجلب المصلحة او لدفع المضرة لا بأس به اذ لا استحسان ولا تشبه فيه أصلاً نعم اذا ألزمه انكار شيء من المعلوم من الدين ضرورة كان كفراً ظاهراً أو

لزمه محرم كان حراما ولا سبيل الى شيء من ذلك في اللباس الا اذا كان
خاصا بأهل الكبر بحيث يكون من شعار دينهم ولا وجود له عندهم
أو قصد به استحسان دينهم وتعظيمه أو قصد به التشبه من غير استحسان
وتعظيم وقد علمت ان لبس البرنيطة لم يكن من شعار دينهم وليس خاصا
بهم بل هي لباس قومي فلامعنى للقول بحرمة لبسها فضلا عن التكفير اذا كان
لمصلحة أو دفع مضرة دون استحسان أو قصد تشبه كما هنا

الفصل الحادي عشر في صلاة كل من الشافعي والحنفي خلف الآخر

اعلم انهم اجمعوا على ان كل مجتهد مكلف بالعمل بما أداه اليه اجتهاده ولا يخرج عن المهددة
الابوه وأجمعوا على ان مذهب العاصي وهو من ليس بمجتهد مذهب مقلده وانه يخرج من المهددة
بالعمل على وفقه وأجمعوا على ان أعمال اتباع الأئمة في الخلافات صحيحة اذ لا يعقل ان الامام
مالكا رضي الله عنه يعتقد فساد أعمال اتباع الامام الشافعي مع متابعتهم له ولا يعقل ان الامام
الشافعي رضي الله عنه يعتقد فساد أعمال اتباع الامام مالك مع متابعتهم له وكذلك باقي الأئمة وقد
نص كثير من أفاضل الشافعية وغيرهم على ذلك ومنه يعلم ان صلاة كل من الشافعي والحنفي
صحيحة على مذهبه باجماع فيكون المأموم انشأه والامام الحنفي متفقين على صحة صلاة الامام
ولا ينبغي ان يحصل في ذلك خلاف بل الخلاف في تفريق في الدين لا يرضى به لنفسه امام
مجتهد وليت شعري ماذا يقال في المجتهدين أئمة المذاهب عندما كانوا يجتمعون في أوقات الصلاة
أ كانوا يصلون أفرادا أو جماعة وما حالهم اذا صلوا جماعة أ كانوا يعيدون الصلاة أو يكتفون
بالصلاة التي أداها أحدهم خلف الآخر وماذا كان يصنع الامام الشافعي في صلاته مع الامام
مالك في ايام صحبته له واخذ العلوم عنه في المرة الثانية مع قول الامام الشافعي بفرضية التسمية في
الصلاة وقوله الامام مالك بكرأهتها قنأمل بانصاف

الخاتمة في الذبيحة

قد استبان لك بما تقدم ان مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم من أكابر
الصحابة والتابعين اجمعت على حل الذبيحة المسؤول عنها من الترنسقالى على الوجه المتقدم
بأنه وان المالكية اجمعت على حل ذلك اهل الكتاب من نصارى ويهود سواء وافقت ذكائهم

ذكاتنا ولا وسواه كانت ذكاتهم يضرب بتجدد أو غيره بخلاف أو غير متى قصدوا بذلك ذكاته
 وكان ذكاة عندهم وإن الميتة والمنبذة وما معها مما تتكون محرمة ذكاهم بذلك بأي ذكاة أو ما هو
 المذكور في كتب فقه المالكية في الذكاة من شروط وغيره مما هو بالنسبة لمن اتبع الشريعة
 الإسلامية وتدين بها لا غيره كاهل الكتاب فإن المعتبر بالنسبة لهم ما هو في شريعتهم كما تقدم وهذا
 يحمل للمشغل بالغياح لا واسما وكان يمان صاحب الفضيلة حضرة مفتي أفندي الديار المصرية
 من سمة المقال في جواب الذيجة التي سألت عنها الترانسفال ولكن حفظه الله حكيم يضع الأشياء
 في مواضعها لانه دائماً يحمل أفعاله منطبقاً على قوائمه يقصد هاهنا ولما علم حال الترانسفالين من
 غلبة الجهل عليهم وعدم قدرتهم على فهم ما يأتي اليهم إلا ما كان ضرورياً وبسيطاً جدام سابقة
 مكاتبهم لنصائهم وجائهم له في بعض مهماتهم وكما يضح ذلك من نفس السؤال علم أنهم لا يناسبهم
 في قوائمه ان يبين لهم حكم الذيجة بالتفاصيل المتقدمة ولو على مذهب ما غير مذهب المالكية لانه
 يفتح لهم باب فتنة الخلاف بينهم نظراً لجهلهم وقلة أدارتهم وهم في أقطار متناثرة قليلوا العدد
 أعدائهم ومن الزم لوازمهم الائتلاف وعدم الاختلاف فافتاهم بمذهب المالكية لذي يسهل
 فهمه عليهم ليجمعهم على كلمة واحدة فيفتقون ولا يختلقون ونسب في قوائمه إلى ابن العربي
 لانه أول من أظهر انه مذهب المالكية بفتواه وكان بعيداً على فهم غير الغلبة العادة عليه ولذلك
 يشككوه ولا اشكال فيعلمون رزق الفهم ولا يلام على فضيلته أنه حنفي لا يناسبه ان يفتي بغير
 مذهبه لأن الحنفية نصوا على ان للمفتي ان يفتي بمذهب المالكية بالضرورة كما هو مبين في كتبهم
 كالدر وحاشيته في باب الفقود وأي ضرورة أكبر من ضرورة مسامحة الترانسفال الذين لا يمكن
 لانفسهم تفعلوا لادفع ضرر بل لا يتمكنون من العاديات في بلادهم كالاتفاق بالمشي في الطرق
 وركوب العربات وغير ذلك من مرافق الحياة حسب المعتاد كما هو مشهور معروف ومذهب
 المالكية من أكبر المذاهب المأول عليهم او ما انقضى به فضيلته مما أجمعوا عليه فليس بضعيف
 ولا بمرجوح ولو فرض ضعفه فقد نص علماء المالكية على ان للمفتي ان يفتي بالضعيف متى قوى
 عنده دليله ولو غير مجتهد ويكون ذلك ترجيحاً له ومنه تعلم ان من أكثر القيل والقال في فتوى
 فضيلته المذكورة وشدد التأكيد عليها لم ينشأ له ذلك الا من جهة تلك التصوص وعدم اطلاعه
 عاياً أو عدم فهمهم فلم يرزقه الله الهداية اليها ومن يضل الله فانه من هاد ومن يهدي الله فهو
 المهتدي والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

